

البنية التقليدية وتأثيرها على الروابط الاجتماعية داخل المدينة The traditional structure and its impact on social ties within the city

ذرذاري محمد

جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم (الجزائر)، derderimed@live.fr

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/12/07

تاريخ الاستلام: 2021/10/06

ملخص:

تعتبر الروابط الاجتماعية مهمة لفهم المجتمع وكذا معطى أساسي للكشف عن ملامح تغيره بفعل عديد العوامل، لكن هذه الروابط تختلف درجتها وقوتها بين المجتمعين الحضري والبدوي نتيجة ما يوفره كلا المجتمعين من عوامل القوة أو الفتور، حيث تبقى العلاقات الاجتماعية في المدينة رهينة تحقيق المنافع والمصالح يُضاف إليها الفردانية التي ميزت المدن، وفي المقابل تنتقل العلاقات من كونها علاقات إلى أكثر من ذلك لتصبح روابط اجتماعية يكون للقرابة دور مهم في تحديدها وقوتها، كما ترمي القبيلة بكل تمفصلاتها على واقع هذه الروابط الاجتماعية القوية، والتي سنتعرض إليها من خلال هذه الورقة البحثية.

كلمات مفتاحية: البنية التقليدية- الروابط الاجتماعية- المدينة- الضبط الاجتماعي

Abstract:

Social bonds are important for understanding the society as well as a key factor to reveal the features of its change due to many factors, but these bonds vary in degree and strength between the urban and nomadic communities as a result of which the both communities provides of strengths and tepidity, where social relations in the city remain confined to the realization of benefits and interests added to it The individualism that characterized the cities, and in contrast , the relations move from being more to that, becoming social bonds Kinship has an important role in determining it and its strength, as the tribe aims in all its details on the reality of these strong social bonds. Which we will review in this research.

key words: Traditional structure - social bonds - city - social control

مقدمة:

إن مهمة المعرفة الاجتماعية باتت تفرض نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى خاصة في ظل الطلب المتزايد على محاولات مقارنة المجتمعات على اختلافها بفعل ما تتعرض له هذه الأخيرة من تغيرات اجتماعية توصف بأنها ذات وتيرة متسارعة إن لم نقل عنيفة وقليلًا ما تمر المجتمعات بالتغير الاجتماعي المحمود الصحي الذي يعتبر خاصية ملازمة للمجتمعات في انتقالها من حالة لأخرى آخذة بذلك خصوصياتها الاجتماعية وكذا عوامل مختلفة بين فرص التقدم والرقى أو التأخر والانحطاط، وبين العاملين تتموقع المجتمعات على سلم الرقي والازدهار المادي، والأهم من ذلك الاجتماعي والذي تراهن المعرفة الاجتماعية على ترقيته وقبل ذلك تفسيره لغرض فهمه وجعله مُتتبعا علميا ومنهجيا لقصد أساسي هو إحداث الهدف المنشود المتمثل في التنمية الاجتماعية، التي تعتبر بعدا أساسيا لأي إقلاع سياسي اقتصادي وكذلك اجتماعي ثقافي.

من هنا كان البحث في الروابط الاجتماعية داخل التجمعات البشرية ضرورة ملحة من أجل الكشف عن طبيعتها وملامحها ومن أين تستمد عناصر السلوك الاجتماعي سواء كان فرديا أو جماعيا، وتبعًا لذلك اختلفت مصادر هذا السلوك الاجتماعي وخصائصه باختلاف طبيعة المجتمعات التي اختلفت التصنيفات حولها باختلاف مميزاتها وباختلاف النظريات والمعارف المنتجة حولها، حيث نجد التصنيف القائم على أساس التطور التاريخي للمجتمعات ومنها ما يُصنف انطلاقًا من المجتمع البدائي وصولًا إلى المجتمع الصناعي، كما هناك تصنيف يقوم على الأساس الجغرافي من حيث تمركز المجتمعات، يظهر ذلك من خلال ثنائية المجتمعين، هما المجتمع البدوي والمجتمع الحضري.

كل التصنيفات الأنفة الذكر تعتبر سننا اجتماعية تنطبق على تطور المجتمعات انطلاقًا من أن كل المجتمعات لا تعترف بالجمود والسكون الاجتماعي، بل هي في تطور ونمو لا يعترف بالحدود ونقاط النهاية، لكن الاختلاف يكمن في درجات التطور أو الانتقال من النقطة الأصلية وهي المجتمع البدوي إلى المجتمع الحضري الذي لا يمكن الفصل في أنه نهاية المجتمع بل أن التقدم والتطور الاجتماعي لا يمكن تحجيمه بوضع حدود لنهايتها بدليل منظومة المفاهيم التي تظهر هذا التطور المستمر من قبيل الحداثة وما بعدها.

إذا تعلق الأمر بالتصنيف القائم على المجتمعين البدوي والحضري، فإن التمعن في هذه الثنائية يجرنا للحديث عن أي نسق إجتماعي يفرزه كلا المجتمعين سواء في البيئة البدوية أو الحضرية، لأن المنظومة الاجتماعية بمحملها القيمي تتأثر هي الأخرى بعامل الانتقال، خاصة إذا علمنا حجم الفروق التي يحددها المشتغلون في علم الاجتماع الحضري بين كلا المجتمعين، ويظهر من خلال هذه الأدبيات نفسها أن هناك إجماع واتفاق على أن المجتمع البدوي تسوده الأنساق التقليدية القائمة على الروابط الأولية المبنية هي الأخرى على القرابة الدموية، مما ينتج عنه مجموع الأدوار والمكانات الاجتماعية، وما يفرضه من آليات لضبط سلوك الفرد داخل الجماعة أو ما يعبر عنه بوسائل الضبط الاجتماعي التقليدي، مما يعجل في بروز القبيلة كجامع لكل هذه المواصفات الأنفة الذكر انطلاقاً من أنها كيان جغرافي وتنظيم اجتماعي يجتمع فيه كل ما هو تقليدي.

لكن الإشكال الأساسي الذي يظل يتجدد مع كل محاولات التحليل والمقاربة هو ما تعلق بدور الكيان التقليدي ليس في بيئاته الأصلية، فهي مسلمة لا تحتاج لتتبع، لكن الأمر يطرح انشغالا علميا ومحاولة للفهم، حين يبرز السلوك الاجتماعي التقليدي خارج بيئاته الأصلية منتقلا إلى داخل المجتمع الحضري (المدينة)، هذه الأخيرة التي في جوهرها تتنافى مع خصائص المجتمع التقليدي.

من هنا كانت هذه الورقة البحثية محاولة تضاف إلى محاولات عديدة تحاول مقارنة هذه الإشكالية خاصة في المدن الداخلية وكذا الجنوبية، ومدى تمكن هذه المدن من اقتلاع الجسم التقليدي ممثلا في الكثير من الممارسات من المدن التي تؤمن بالحضر والتمدن والحدثة كشرط يوجب على الأفراد الأخذ بهذه الثقافة المدنية وترك ما يتعارض معها حتى ولو كان قيما اجتماعية ظلت ذات قدسية لأمد بعيد، أي ما هو دور البنى التقليدية داخل المدن والحواضر في التأثير على الروابط الاجتماعية؟.

1. مدخل مفاهيمي:

تندرج في سياق هذه الورقة البحثية مجموعة من المفاهيم والتي تعتبر كلمات مفتاحية للبحث، كما تعتبر كذلك مفاهيم وجب تحديدها، على اعتبار أن تحديد المفاهيم خطوة منهجية في مسار البحث وتعتبر الإطار الذي يتحدد فيه كل البحث، انطلاقاً من هذا وردت مجموعة من المفاهيم نحاول تسليط الضوء عليها وهي على النحو التالي:

1.1. البنية الاجتماعية:

لا يمكن الاجماع على وجود تعريف موحد لمفهوم البنية الاجتماعية، غير أنه يشير بحسب الكثيرين إلى البناء أو النسق الاجتماعي بكل ما يحمله من أنساق فرعية تشكل البنية الكلية سواء ما تعلق بالسياسة والاقتصاد وكذا الثقافة وغيرها من مكونات البنية.

ويقصد بها أحيانا العلاقات الاجتماعية التي تتخذ نمطا واضحا ومستقرا تعبر عنه المظاهر المتكررة والمنظمة للتفاعل فيما بين أعضاء الكيان الاجتماعي المعين، وهي بذلك تتصف بالتجريد وفي كثير من الدراسات التي يكون نطاقها المجتمع الكبير او مجتمع الدولة الوطنية يتوسع تعريف البنية الاجتماعية ليشمل جميع أوجه الوجود البشري في المكان ونشاطاته في الزمن، من الخصائص الديموغرافية للسكان وتوزيعهم بين الريف والحضر إلى طبقاتهم المحددة اقتصاديا، مع حقوق الملكية واحترام المكانة أو المنزل، ومعها عناصر أخرى من الكينونة الاجتماعية بما فيها منظومة الثقافة السائدة والقيم المتبناة فيها والمعايير أو الضوابط الأخلاقية للسلوك، والتنظيم السياسي (علي، 2015).

وفي إطار هذا البحث نحن نتعامل مع بنيتين اجتماعيتين مختلفتين إن لم نقل متناقضتين إن صح التعبير، نحن بصدد الحديث عن بنية إجتماعية بدوية وبنية إجتماعية حضرية، حيث تشير الأولى إلى بنية إجتماعية تتخذ من المجال البدوي مصدرا لتشكيل الأنساق التي تندرج كلها تحت ما يعرف بالبنية الاجتماعية التي توصف بأنها بنية إجتماعية تقليدية في مجال تقليدي بدوي على وجه التحديد.

وفي مقابل ذلك هناك بنية إجتماعية حديثة أو متحضرة تشكل داخل المدن وتستمد منظومتها وأنساقها مما توفره المدينة من مؤسسات وأجهزة تتميز هي الأخرى بأنها حديثة، هذه الحداثة التي تعتبر مصدرا أساسيا لتشكيل القيم والتي هي قيم حضرية تتنافى في الكثير من الحالات مع نظيرتها الممثلة في البنية الاجتماعية التقليدية، وباختصار فإن القبيلة تمثل البنية التقليدية وتمثل المدينة البنية الاجتماعية الحضرية الحديثة.

2.1. الرباط الاجتماعي من خلال العلاقات الاجتماعية:

تشير العلاقات الاجتماعية إلى مجموعة من المواقف التي تربط الأفراد فيما بينهم مكونين شبكة من العلاقات بين الأفراد في مواقف مختلفة حيث تنطوي هذه العلاقة بين فعل وردة فعل متوقعة أو ما يعبر عنه بالمثل والاستجابة.

والعلاقات الاجتماعية: هي السلوك الذي يصدر عن مجموعة من الناس، إلى المدى الذي يكون كل فعل من الأفعال أخذًا في اعتباره المعاني التي تنطوي عليها أفعال الآخرين ومن ثم نقول إن الصلة بين الفرد والمجتمع أساسية، فالفرد يجد ذاته في المجتمع، والمجتمع يحتاج إلى الأفراد ليستمر، ويعرفها "ماكس فيبر" M. Weber أنها تصرف مجموعة من الأشخاص في تتابع متوافق بصورة تبادلية تبعا لمعناه ومتوجه وفقا لهذا المعنى، وتتكون العلاقة الاجتماعية تماما وحصريا من فرصة أن يتم فعل اجتماعي بصورة يمكن وصفها تبعا (للمعنى) بغض النظر تماما عن الأساس الذي تقوم عليه هذه الفرصة (فيبر، 2011، ص 56) ومن خلال العلاقات الاجتماعية تتحدد ملامح الرباط الاجتماعي الذي يعبر عن مدى شدة وقوة هذه العلاقات، ففي بعض الأحيان تتوفر العلاقات ولكن تفتقد إلى الرباط ممثلا في القوة والشدة.

كما أن البنية الاجتماعية تخضع لميزات المجتمع سواء كان بدويا أو حضريا، فكذلك العلاقات الاجتماعية فهي تأخذ ملامحها وخصائصها من طبيعة المجتمع الذي تشكلت فيه، فهي سطحية قائمة على المنافع والمصالح داخل المجتمع الحضري وهي غير ذلك داخل المجتمع البدوي الذي تتسم العلاقات فيه بأنها مبنية على القرابة الدموية، فهي أولية في علاقات الناس فيما بينهم هؤلاء الذين يعتبرون نسخة مكررة لمجتمع القبيلة أي أن الضمير الجمعي يعتبر قوام هذا العلاقات، وكل علاقة لا يرتضيها هذا المجتمع تعتبر علاقة غير معترف بها وتعرض صاحبها للجزاء الاجتماعية.

3.1. المدينة:

هي شكل من أشكال التجمعات البشرية ذو كثافة عالية وتنظيم معقد، كما أنها التقاء بين مقومات روحية معنوية وكذلك مقومات مادية، وتعتبر كذلك ذلك الفضاء والوعاء الفيزيقي الذي يتشكل في رقعة جغرافية واحدة يتقاسمه أفراد على اختلاف أعراقهم وأنسابهم، وكذا على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، مكونين بذلك كله ما يعرف بمجتمع المدينة، في مقابل مجتمع البادية أو

الريف، ويؤكد جمال حمدان أنها كذلك مكان للتمايز واللاتجانس والاغتراب وغياب النزعة الجماعية في مقابل التشجيع على النزعة الفردانية، "فهي مكان كبير لدرجة أن الناس لم يعودوا يعرفون بعضهم البعض وتمتاز بعدم التجانس بين السكان" (حمدان، 1985، ص.14)

وتعرف المدينة على أنها عالم اجتماعي صغير، ومن ثم فهي ظاهرة متعددة الأبعاد تبدي خصائص طبيعة ومكانية وثقافية وتنظيمية واقتصادية وديموغرافية واجتماعية متنوعة ومن ثم فإن المؤرخين الحضريين يتوقعون عند مظهر واحد من مظاهر الحضرية ويدعون أنه هو وحدة الحقيقية فقط، "فالمدينة كنسق اجتماعي توجي بتفاعل عميق واعتماد متبادل بين ساكنها ونظمها. (فريدمان، 1979، ص.ص. 07-08).

وتعرف كذلك بأنها الفضاء الذي تتحدد من خلاله الوظائف المتعددة التي تؤديها، فهي مركز الحكم أو القوة، فيوجد فيها مؤسسات الدولة من وزارات وجيش ومحاكم ومجالس إنتاجية وسفارات... الخ (بركات، 1984، ص.150).

إن الحديث عن المدينة في هذا البحث يجرنا إلى الحديث عن الطرف الثاني والمتمثل في القبيلة على اعتبار أنها مجال للعلاقات الأولية كما أسلفنا الذكر، من هنا يمكن تعريف القبيلة بمثل ما عرفها "عبد المجيد مزيان" القبيلة بأنها "النزعة إلى تغليب الأنظمة والقيم المنبثقة من ذلك النظام العتيق الأخذ تماسكه من الشعور عند مجموعة من الناس بالإنتماء إلى نسب واحد وعرف واحد ومصالح اقتصادية واحدة والكل مشخص في وحدة اجتماعية ضيقة هي كتلة يذوب فيها الفرد ولا يتعدى أفقها الإقليم الضيق الذي يمتاز التعايش فيه بالقرابة والعداء دوماً على المصالح والنسب، (مزيان، 1979، ص 03)، أما في قاموس علم الاجتماع فتعرف القبيلة على أنها "نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية، مثل القرى والبدنات والعشائر، وتقطن القبيلة عادة إقليماً معيناً ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية" (بوطالب، 2002، ص 25).

2. الرباط الاجتماعي بين التقليدي والحديث:

يجب الانطلاق من حقيقة اجتماعية تدل على تعدد الاستعمالات إذا تعلق الأمر بالرباط الاجتماعي، لكن هذا لا يمنع من وجود اختلافات طفيفة تتعلق بشدة وقوة مفهوم دون غيره ويمكن التدليل على نفس الواقع الاجتماعي باستعمال مفاهيم متعددة تؤدي مهمة الرباط الاجتماعي، ولعل

هذا الذي ينطبق على مفهوم العلاقات الاجتماعية، حيث تبدو أنها بنفس معنى الرباط الاجتماعي، غير أنه من ناحية القوة والشدة فالرباط الاجتماعي يبدو أكثر قوة من مفهوم العلاقة الاجتماعية، لكن هذه الأخيرة أكثر شيوعا وشمولية على اعتبار أنها ترتبط ارتباط وثيقا بكل المواقف الاجتماعية على اختلافها، وهي تستعمل للتدليل على الرباط الاجتماعي في ورقتنا البحثية هذه، التي نحاول فيها تتبع واقع الرباط الاجتماعي أو بالأحرى العلاقات الاجتماعية في مجتمعين مختلفين ومتناقضين رغم ارتباطهما الوثيق فيما بينهما بدليل أسبقية أحدهما على الآخر.

في هذه الجزئية المهمة من البحث نحاول الكشف عن ملامح الرباط الاجتماعي من خلال العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الحضري وذلك استنادا إلى بعض نتائج البحث المقدم في إطار التحضير لشهادة الدكتوراه والموسوم بالتحضر وتأثيره على وسائل الضبط الاجتماعي التقليدي، هذه الدراسة التي اعتمدت على إطار منهجي لمقاربة ميدان الدراسة (مدينة افلو) بولاية الأغواط، حيث عمدنا إلى تفعيل الملاحظة وخاصة المباشرة منها في هذا البحث انطلاقا من أننا جزء من مجتمع الدراسة وكذا دور الملاحظة المباشرة في الدراسات الانثروبولوجية، أو ما يطلق عليها بالدراسات الحقلية، (ذرداري، 2017، ص.ص. 18-19-20) إضافة إلى اعتماد تقنية استمارة المقابلة، لجمع أكبر عدد ممكن من المعطيات والبيانات، من خلال عينة مأخوذة بشكل قصدي وممثلة في عشرة قبائل من المدينة يعتبرون الأكبر ديموغرافيا داخل المدينة.

حيث نحاول من خلال بعض هذه النتائج إعطاء قراءات يمكن أن تكون جديدة من خلال هذه الورقة البحثية خاصة إذا تعلق الأمر بمدى حضور البنية التقليدية بتمظهراتها على السلوك الاجتماعي للفرد داخل المدينة، حيث يمكن أن نتطرق إلى هذا التأثير من خلال مجموعة من المظاهر التي ندلل من خلالها جوانب من هذا التأثير.

فمن خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث وبعد تفعيل الخطوات المنهجية خاصة ما تعلق منها بالجانب الميداني، يمكن القول كقراءة أولية أن الممارسة الاجتماعية ممثلة في سلوك الأفراد تنطلق من اسراتيجية أساسية ومهمة، هي ما يعبر عنه بالمانورة الاجتماعية، هذا المصطلح الغير مستعمل في العلوم الاجتماعية لكنه يعتبر الأدق في وصف حالة ازدواجية التي يتمتع بها الأفراد إزاء المواقف الاجتماعية المختلفة وذلك نظرا لأن المدن الداخلية والجنوبية وحتى الشمالية الكبرى أضحت توفر للأفراد كيانهن يُستند إليهما للقيام أو لتبرير الأفعال الاجتماعية، فنجد أن

المدينة توفر المؤسسات الاجتماعية الحديثة وهي مؤسسات بديهية الوجود بالنظر لحاجة المجتمع والمدينة لها، وتوفر كذلك المؤسسات التقليدية التي تعتبر كيانا وجدانيا معنويا مازال الأفراد يعيدون إنتاجه في كثير من المواقف الاجتماعية، مما ينعكس على الرباط الاجتماعي كمعطى اجتماعي ضروري لاستمرار النسق والبناء الاجتماعي ككل، ولعل ازدواجية المعايير الاجتماعية التقليدية والحديثة تؤثر على الرباط الاجتماعي ومتانته بحيث أن هذه الازدواجية تضعف هذا الرباط وتجعل التنبؤ بالسلوك الاجتماعي صعبا وغير واضح لأنه لا يستند لمرجعية إجتماعية معروفة مسبقا لأنه ببساطة يعتبر في حالة مناورة اجتماعية، وهذا الذي نحاول تتبعه من خلال المواقف الاجتماعية التالية:

1.2. الضبط الاجتماعي:

الضبط الاجتماعي هو مجموع الوسائل والمؤسسات المخول لها ضبط سلوكيات الأفراد داخل المجتمع وهي تنقسم إلى وسائل رسمية تتيحها السلطات والهيئات الرسمية وضبط تقليدي يتمثل في المؤسسات الاجتماعية التقليدية التي ينتجها المجتمع التقليدي ممثلا في القبيلة واستعمل الضبط الاجتماعي من طرف "تالكوت بارسونز" T. Parsons بمعنى النظام الاجتماعي "The System social" وذلك في سنة 1950" (étienne, 2004, p. 116) وهو كذلك جملة الموارد المادية والرمزية التي يمتلكها مجتمع ما لتأمين توافق سلوك أعضائه مع مجموعة قواعد وأحكام مبدئية مسجلة ويعاقب الخارج عليها (خليل، 1984، ص 127).

لكن هذا الضبط يتعرض إلى كثير من التبدل والتغير ويصل الأمر إلى غاية عدم وضوحه عندما يتعلق الأمر بالمدينة، التي من المفروض أن يدين فيه الأفراد بكل ما هو حديث بما في ذلك وسائل الضبط الاجتماعي، لكن يتبين لنا أن الأفراد يتراوح إقبالهم على حل نزاعاتهم داخل المدينة استنادا إلى آليتين ضبطيتين توفرهما المدينة، يتعلق الأمر بالقضاء كمؤسسة حديثة وكذلك "الجاه" كمؤسسة تقليدية تمتد جذورها إلى القبيلة كتنظيم اجتماعي، تبدو مظاهر هذه المناورة الاجتماعية أكثر وضوحا حين تتغير أطراف النزاع بين القرابة وخارج النسق القروي.

فمن خلال البيانات التي تم جمعها من خلال استمارات المقابلة بينت النتائج أن اللجوء إلى الضبط الاجتماعي الحديث ممثلا في القضاء، يكون في حال كان طرف النزاع ينتمي إلى نفس القرابة في حين أن الطرف الآخر مهما كان يكون خارج هذه القرابة الدموية، مما يدل أن غالبية الباحثين

يفضلون في هذه الحالة القضاء لما يوفره هذا الإجراء القضائي من حفظ للحقوق وإنزال العقوبات المختلفة على الطرف الثاني من النزاع، هذا الذي يظهر بوضوح الجانب الأول من المناورة الاجتماعية الممثلة في أفضلية الحديث على التقليدي أثناء الممارسة الاجتماعية.

في حين تكشف المواقف الاجتماعية عن الجانب الثاني من المناورة الاجتماعية واستراتيجية مغايرة في التعامل الاجتماعي، يظهر ذلك في الحالة العكسية، حين يكون طرف النزاع خارج النسق القرابي في حين يكون الطرف الآخر من داخل النسق القرابي، في هذه الحالة يفضل المبحوثون الاستناد إلى المؤسسة التقليدية ممثلة في "الجاه" من أجل حل النزاع في إطار تقليدي نظرا للجو الذي يسود هذا الصلح دون اللجوء إلى القضاء، فتحل النزاعات بشكل ودي وينتهي النزاع بالتصالح والتسامح.

وهنا نلاحظ أن الرباط الاجتماعي المتمثل في القرابة له علاقة كبيرة مع الضبط الاجتماعي لأنه من أجل المحافظة على الرباط الاجتماعي تُستعمل وسائل الضبط الاجتماعي لتنظيم الأفراد داخل المدينة سواء بشكل ضبط مدني متمثل في القضاء أو ضبط عرفي متعارف عليه بين الأفراد كالجاه مثلا، وبالتالي فالبنية التقليدية تبقى فارضة لوجودها في المجتمع الحضري وتعمل على المحافظة على الرباط الاجتماعي بين الأفراد في نفس المجتمع.

2.2. المرأة وملامح الرباط التقليدي داخل المدينة:

لقد حظيت المرأة هي الأخرى بتعدد وتغير الواقع الاجتماعي وتأثرت بحجم هذا التغير من حيث المكانة والدور الاجتماعي المخول لها سواء تعلق الأمر بوجودها داخل المجتمع التقليدي أو عند انتقالها إلى المجتمع الحضري الحديث، على اعتبار أنها دعامة أساسية في صيرورة المجتمع واستمراره وكذا اتساع أدوارها وتعددتها خاصة في المجتمع التقليدي، فهي جزء هام من الرباط الاجتماعي، كما أنها ظلت في إطار هذا المجتمع التقليدي خاضعة لإرادة الرجل ورغباته على اعتبار أن المجتمعات الشرقية في الأساس هي مجتمعات ذكورية.

"إن الثقافة المجتمعية السائدة منذ الأزل هي ثقافة ذكورية قائمة على أن كل ما هو مذكر أفضل أعلى ومرتفع، وأن كل ما هو مؤنث أسوأ أقل وأضعف، لذا نجد أن هناك تفرقة في التنشئة الاجتماعية بين الذكور والأنثى وخاصة في الأسرة الأبوية المحافظة" (شلبك، 2009، صفحة 11).

فحالة الانتقال إلى المدن والتجمعات الحضرية جعلت المرأة تحظى بالمزايا الاجتماعية الجديدة التي توفرها المدينة، هذه المزايا التي يضمنها القانون والواقع الاجتماعي الجديد والمغاير للواقع التقليدي السابق، لكن رغم ذلك يبقى هامش الحرية الممنوح عرضة للانتهاك الذكوري، ولعل هذا الذي يظهر فيما يلي:

1.2.2. علاقات الزواج، بين الديني والاجتماعي:

يبدو أن الانتقال الجغرافي الجديد لم يحرر المرأة بشكل نهائي من الهيمنة الذكورية، خاصة على المستوى الاجتماعي، حيث نجد أن في منطقة الدراسة ما زال هناك إعادة لإنتاج منظومة المصاهرات التقليدية المغلقة، وإن تراجع حضورها بفعل حالة التمدن والاختلاف القبلي، إلى أنه لم يختفي عن المشهد الاجتماعي، مما يجدد السؤال القديم المتجدد عن أي دور للتقليدي في إطار الحديث، هذا السؤال الذي يصطدم بمواقف اجتماعية تتعلق بالزواج حتى في المدن التي توصف بأنها متحضرة، حيث نجد إحياء لعامل النسب كمعيار لقبول الزواج أو رفضه ويتلخص ذلك من خلال ثلاثة معايير خاصة بالنسب وهي أولاً: عدم المصاهرات بين النسب الشريف والغير الشريف، ثانياً: أخوة الجدين مما يحرم الزواج من أبناء الجدين الأخوين بحسبهم، ثالثاً: خدمة عرش لعرش آخرو بالتالي لا يتم زواج الخادم من المخدم أو السيد.

تظهر لنا هذه المواقف الاجتماعية استمراراً للبنية التقليدية مؤثرة على الرباط الاجتماعي من جهة، كما تظهر كذلك تداخلاً كبيراً بين ما هو ديني يرفض كل هذه المزايم التقليدية ويصوره الأفراد على أنه التزام بالدين في حين يظهر أنه اجتماعي أفرزته العادات والتقاليد والأعراف التقليدية ولا علاقة له بالدين إذا تعلق الأمر بمعايير الزواج التي نص عليها الشرع وحدد أطرها.

2.2.2. الفعل السياسي للمرأة وعامل الهيمنة:

إذا تحدثنا عن الفعل السياسي فإننا نشير به إلى الانتخاب كسلوك يعبر عن الفعل السياسي هذا الأخير الذي يدخل في تكوينه أفعال أخرى لم تنضج في المجتمع الجزائري، ليبقى الانتخاب سمة أساسية حين الحديث عن الفعل السياسي، حيث وفرت المدينة والمجتمع الحديث هذه الآلية لاختيار الحاكم بطريقة حضرية ديمقراطية، لكن هذا الانتخاب تحيط به الكثير من المؤثرات التي تدخل في تحديده وتحدد ملامحه وأدوار الفاعلين فيه ممثلين في الأفراد.

وإذا كان الانتخاب حقا مضمونا ومشروعا بحكم القانون والدستور، فإنه يصطدم بالأهواء والرغبات الاجتماعية، خاصة إذا تعلق الأمر بالمرأة، هذه الأخيرة التي ما زالت تصارع من أجل استرداد حقها الانتخابي أو بالأحرى السياسي كاملا، هذا الحق الذي مازال في بعض الأحيان يحدده ويؤطره الرجل مدعما ومكرسا في الحين ذاته مبدأ الهيمنة الذكورية كمعطي من معطيات الرباط الاجتماعي في بعده التقليدي، حيث تتجلى هذه الهيمنة من خلال تحكم الرجل في هذا الفعل الانتخابي بين رفض انتخاب الزوجة أو التحكم في قرارات الزوجة الانتخابية حين يحدد توجهها إزاء مترشح من المترشحين، هذا في حالة تصويتها، ويبدوا الأمر أكثر وضوحا حين تقرر الانتخاب والترشح ضمن قائمة انتخابية، الأمر الغير مسموح به اجتماعيا حتى وإن وثقته القوانين وحددته، لكن رغم ذلك نجد خروجاً عن هذه الحتمية الاجتماعية في بعض الأحيان لكن الغالب والعام هو رفض الترشح في حين قبول التصويت تحت ضغط الهيمنة الذكورية.

ولعل هذا الواقع السائد في المدن الداخلية، ما زال مستمرا حتى على المستوى العام للدولة ككل، حيث أثبتت الإحصائيات حول كرونولوجيا الانتخابات في الجزائر التي عرفت حضورا ضعيفا للمرأة على مستوى الترشح والتمثيل الحزبي لمختلف الأحزاب السياسية على اختلاف تأثيرها وقوتها، ويكفي أن نذكر نسبة 03.08% هذه النسبة لترشح المنتخبات في إنتخابات المجالس البلدية لسنة 2002 في مقابل نسبة 96.92% لترشح المنتخبين من الرجال (جفلول، 1983، صفحة 150)

وهنا ومن خلال حديثنا عن انتخاب المرأة وسيطرة الجانب الذكوري في المجتمع الجزائري على ذلك، نجد أن الرباط الاجتماعي المتمثل في المواطنة يوضح أن الانتخاب كظاهرة سياسية اجتماعية حق وواجب على كل المواطنين، والرباط الذي يربطهم هو رباط، إلا أنه يبدو أن البنية التقليدية مازالت متمسكة بتقاليدها وأعرافها على أن المرأة تبقى قاصرة وليس لها حقوق في توثيق رباطها السياسي المتمثل في المواطنة داخل المدينة.

3. القروض البنكية والهاجس الاجتماعي:

تعتبر التعاملات المالية شكلا من الأشكال التي فرضتها الحياة الحضرية وتعبير عن الثقافة الحضرية داخل المدن، بفضل ما تتيحه المدينة من مؤسسات مالية وبنكية، تكون في بعض الأحيان إلزامية للأفراد إذا تعلق الأمر بالبريد وسحب الأموال وإدخارها في بعض الأحيان، لكن سنحاول من خلال هذه المؤسسات وخاصة البنكية الكشف عن ما يحيط بهذه المؤسسات من مواقف

اجتماعية ترافق مدى الإقبال أو العزوف عن المؤسسات البنكية خاصة ما يتعلق بالقروض البنكية التي تمنحها هذه المؤسسات مع شرط التسديد بفائدة ربوية تختلف من مؤسسة لأخرى

من هنا حاولنا تتبع هذا الفعل الذي هو فعل مالي حضري لا يتعارض مع روح المدينة ومتطلباتها، لكنه في بعض الأحيان يطرح تداعيات إجتماعية ترتبط بشكل أساسي بنظرة اجتماعية مستمدة من العرف الاجتماعي الذي هو بدوره يخضع لمعطيات دينية تحذر وتحرم الوقوع في مثل هذه التعاملات القائمة على الفوائد الربوية. مما يحيلنا إلى محاولة رصد واقع هذه الممارسة داخل المدينة، ويحيلنا كذلك إلى تجدد المناورة الاجتماعية كشكل من أشكال الاستراتيجيات التي يستند إليها الأفراد في مثل هذه المواقف، حيث يبررون الإقبال عليها من قبيل التمدن والتحضر وبالتالي الأخذ بها هو من قبيل الأخذ بالمؤسسات الحديثة الأخرى، في حين يؤسس الرافضون لهذه التعاملات عزوفهم استنادا إلى المؤسسات التقليدية الوجدانية ممثلة في الدين، من خلال استحضار رأي الشرع والعقوبات المترتبة عن الربى.

فبالرغم من أن مجتمع البحث دخل بعض الأفراد فيه في مثل هذه التعاملات، إلى أنهم لا يعلنون ذلك بل يبقوا متخفين على عكس نظرائهم في المدن الشمالية التي يطالب أصحابها علنا بهذه القروض ويطالبون بمسح ديونهم المترتبة عنها، الأمر الذي لا نلاحظه في مجتمع البحث، ولعل ذلك يرجع إلى التأثير الاجتماعي على هؤلاء من قبيل نبذهم ووصف الذي قاموا به بأوصاف ونعوت عدة من قبيل العقاب والعذاب الدنوي وما إلى ذلك، ويكون الأمر أكثر الحاحا اجتماعيا حين يقبل على هذه التعاملات من يوصفون بالمتدينين ورجال الدين وأفراد أسرهم، هؤلاء الذين يصورهم المجتمع من أنهم صفوة المجتمع ويحيطهم بالقداسة الاجتماعية، وتصبح الأفعال المنبوزة اجتماعيا غير مقبولة في حقهم، لنجد أنفسنا أمام فرص عديدة لاستحضار البنية التقليدية كشكل من أشكال التأقلم والتكيف الاجتماعي، الذي بات يفرض المناورة الاجتماعية لمحاولة تبرير سلوكه إزاء الكثير من المواقف كما هو الحال إذا تعلق الأمر بالتعاملات المالية خاصة ما تعلق منها بالقروض البنكية.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا تتبع جانب من جوانب الممارسة الاجتماعية لمحاولة الكشف عن بعض ملامح الرباط الاجتماعي داخل المدن، هذه الأخيرة التي تعتبر في حالة تحد دائم

للوصول إلى تحقيق البعد التنموي للأفراد من خلال خلق حالة من التوافق بين الفرد وبيئته الحضرية بقصد تحقيق الفاعلية الاجتماعية الحضرية التي يكون فيها الفرد فاعلا في كل أنشطة المدينة المتاحة، ويساهم بشكل أساسي في تطوير مدينته كمواطن له حقوق ويقوم بواجباته اتجاه بيئته ومجتمعه، لكن يتعارض هذا التوجه حين تكون المدينة مجالا للنزوع إلى كل ما هو تقليدي يتم استحضاره كبديل أو كرفض لما تتيحه المدينة، ليعاد الحديث عن واقع هذه المدن خاصة الداخلية والصحراوية منها، عن أي دور يجب أن تلعبه المدينة في ظل بروز البنية التقليدية.

ويكون الأمر أكثر إلحاحا عندما نحاول الكشف عن واقع الرباط الاجتماعي في ظل هذه الثنائية ممثلة في البنيتين الحديثة والتقليدية، حيث يصعب تحديد ملامح هذا الرباط داخل المدينة، هذه الأخيرة التي في أصلها توفر رباطا اجتماعيا بديلا عن ذلك المشكل في القبيلة وبيئتها التقليدية، لنجد أنفسنا أمام رباط اجتماعي غير واضح المعالم ولا يمكن التنبؤ بمستقبله، في ظل ثنائية التقليدي والحديث، ويرجع ذلك إلى أن القبيلة ومؤسساتها لا يمكن الجزم بضمورها واختفاءها من حياة الأفراد الاجتماعية بدليل استمرار اللجوء إليها حين تعجز المدينة ومؤسساتها عن تحقيق الغايات والأهداف الاجتماعية.

فنجد الجاه كمؤسسة اجتماعية ما زال يُستحضر كآلية لفض النزاعات بين الأفراد، مما يدل على أن الجاه هو تعبير صريح على استمرارية لرابطة اجتماعية تقليدية داخل المدينة، دون تغيب لدور القضاء كمؤسسة داخل المدينة، مما يتيح للأفراد الاستعانة بكلا المؤسستين كملح من ملامح المناورة الاجتماعية، كما تزداد أهمية الجاه كرابطة اجتماعية تقليدية حين يحظى برعاية ومباركة المؤسسة الرسمية التي توصف بأنها حديثة سواء ما تعلق منه بالمسؤولين الرسميين أو المسؤولين الأمنيين، مما لا يدع مجالا للشك أن الحديث يستعين بالتقليدي لحل النزاعات ويعطي في الحين ذاته قناعة راسخة بعدم ضمور التقليدي من المشهد الاجتماعي.

وإذا كانت المرأة جزءا لا يتجزأ من الرباط الاجتماعي وتعتبر فاعلا أساسيا فيه، فإنها هي الأخرى مازالت لم تتحرر من الهيمنة الذكورية التي لم تختفي بالانتقال من البوادي نحو المدن، ورغم ما تملكه المدينة من حقوق كفلتها لها المؤسسات الحديثة وأجهزتها وعلى رأسها القانون الذي يخول للمرأة حقوقا على رغم هيمنة الرجل، إلى أن مسيرة هذا الانعتاق من هذه الهيمنة ما زال مستمرا بدليل بروز ممارسات تدل على ذلك ورغم حياة التمدن والتحضر، فنجد على سبيل المثال

من المواقف الاجتماعية ما تعلق بالزواج، هذا الأخير الذي ما زالت تشوبه شوائب التركة التقليدية والتي من بينها قبول ورفض الزيجات على أساس الانتماء القبلي ومدى نسب القبيلة من عدمه، ليعاد الحدث أمام هذا الموقف عن إعادة إنتاج البنية التقليدية كملح من ملامح الرباط الاجتماعي ممثلاً في الزواج.

ولا تقف البنية التقليدية عند هذا الحد، بل تتعداه لتشمل البعد السياسي ممثلاً في الانتخاب، هذا السلوك الذي يعتبر أصلاً تعبيراً عن استمرار للتقليدي إذا تعلق الأمر ببروز العصبية القبلية كمحدد للسلوك الانتخابي بين المترشحين، وتأخذ هذه البنية التقليدية بعداً مغايراً حين يتعلق الأمر بانتخاب المرأة وترشحها، ففي الحالة الأولى تنتخب بموافقة الرجل وإذا انتخب فإنها تُسلب حرية التصويت لمن ترغب من المترشحين، وفي الحالة الثانية نادراً ما ترشح ضمن قائمة انتخابية لدواعي الرفض الاجتماعي.

وفي الأخير، فإن هذه المواقف الاجتماعية ما هي إلا تعبير عن السلوك الاجتماعي كما هو داخل المدينة، ومن خلاله محاولة لتفسير واقع الرباط الاجتماعي الذي يحكم الأفراد الذين هم بدورهم يساهمون في تحديد ملامح هذا الرباط بين البنية الحديثة ونظيرتها التقليدية، ويصبح الأمر أكثر طلباً للتتبع والمقاربة العلمية حين يصبغ الفعل الاجتماعي بألوان تتراوح بين البنيتين، ليتجدد الإشكال القديم المتجدد، عن أي دور للقبيلة التي باتت اليوم تكيف استراتيجياتها تبعاً لتطور المدن وتحضرها، وكأننا بصدد الحديث عن القبيلة المتمدنة.

من هنا نجد أن الرباط الاجتماعي للبنية التقليدية في المدينة مازال موجوداً ويحاول الحفاظ على كيانه رغم بعض التعديلات التي تعترضه، بمعنى آخر أن الرباط الاجتماعي في القبيلة وحسب المنظرين يكون قوياً وعند تعرضه للتغير الاجتماعي واحتكاكه بالثقافة الحضرية يكتسب سلوكيات حضرية إلا أنها لا تسيطر عليه كثيراً نظراً لتمسكه بالرباط القرابي المبني عليه وكذا العادات والتقاليد وقوة الضمير الجمعي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. بركات حليم، (1984)، *المجتمع العربي المعاصر* مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. بوطالب محمد نجيب، (2002)، *سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
3. جغلول عبد القادر، (1983)، *المرأة الجزائرية*، دار الطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
4. ديانا أبو شليك، (2009)، *الأسرة الأبوية المحافظة وتمكين المرأة* مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، فلسطين.

5. حمدان جمال، (1985)، *جغرافية المدن عالم الكتب، القاهرة*.
6. فريدمان جون، (1979)، *التحول الحضري، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع الجامعة الأردنية، كلية الآداب.. الأردن*.
7. فيبر ماكس، (2011)، *مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، القاهرة، المركز القومي للترجمة*.
8. خليل أحمد خليل، (1984)، *المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان*.
9. عبد المجيد مزيان، (1979)، *المجتمعات العربية الإسلامية بين الجماعية والقبلية، مجلة الأصالة، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد (68-69)*.
10. ذرداري محمد، (2017)، *التحضر وتأثيره على وسائل الضبط الاجتماعي التقليدي (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، الجزائر*.
11. أحمد إبراهيم علي، (2015)، *الحوار المتعدد.. تاريخ الاسترداد 05 03 2020، من <http://www.ahewar.org> 2015/4983*.
12. étienne, Jean. (2004). *Dictionnaire de Sociologie. Éditions Hatier Paris*

كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):

ذرداري محمد. (2021). البنية التقليدية وتأثيرها على الروابط الاجتماعية داخل المدينة. *آفاق فكرية*، سيدي بلعباس (الجزائر)، 9 (3)، 746-760؛ رابط المجلة

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396>